

مؤتمر «العدالة والتنمية» استعراض «السلطان» أردوغان

يتزامن المؤتمر الثالث لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، الذي يعقد غداً، مع تطورات داخلية وإقليمية، تشكل تحديات للحزب وتحديد أرجله القوي رجب طيب أردوغان الذي يستعد لمرحلة جديدة من تاريخه السياسي، من المرجح أن تحمله إلى أبواب القصر الرئاسي التركي. وسيشكل المؤتمر فرصة لظهور الأسماء المرشحة لخلافة أردوغان في المستقبل في حين لن تكون الرسائل الإقليمية بعيداً عن المؤتمر، نظراً لطبيعة المشاركين

أسطنبول - حسني محلي

يعقد حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا، غداً مؤتمره العام الثالث وسط نقاشات مصيرية ومهمة حول مستقبل الحزب والديموقراطية في تركيا، فضلاً عن الدور التركي السياسي والعقائدي في المنطقة. ومن المتوقع أن يشارك في المؤتمر عدد كبير من القيادات السياسية والدينية العربية والإسلامية، وأهمها الرئيس المصري محمد مرسي، رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» خالد مشعل، وزعيم حركة «النهضة» التونسية، راشد الغنوشي. وسيسعى أردوغان، من

خلالهم ومن خلال أمثالهم من القيادات العربية والإسلامية المشاركة، إلى توجيه رسائل مهمة للداخل والخارج (عربياً وإقليمياً ودولياً)، لكي يقول للجميع إنه قد أصبح أقوى من خلال هؤلاء المشاركين الذين جاؤوا من دول «الربيع العربي» الإسلامي.

وعلى الصعيد الداخلي، يعرف الجميع أن هذا المؤتمر سيقدر أيضاً مصير أردوغان وحزب العدالة والتنمية، لأن النظام الداخلي للحزب يمنع على أي مسؤول حزبي ترشيح نفسه أكثر من ثلاث مرات لعضوية البرلمان، وبالتالي الحصول على أي حقيبة وزارية. هذا الأمر يعني أن أردوغان، وهو زعيم الحزب، لن يترشح ومعه عدد كبير من الوزراء الحاليين لعضوية البرلمان في انتخابات تموز 2015. في المقابل، بات معروفاً أن أردوغان سيرشح نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية التي ستجري في أيار 2014، حين تنتهي ولاية الرئيس الحالي عبد الله غول، مؤسس حزب العدالة والتنمية وأول رئيس وزراء له بعد انتخابات تشرين الثاني 2002.

وتتحدث المعلومات عن سيناريوهات مختلفة حول مستقبل الحزب والبلاد في حال انتخاب أردوغان رئيساً للجمهورية عبر التصويت الشعبي المباشر، وهو ما سيضمن له دخول القصر الجمهوري في ظل المعطيات الحالية. إذ لا يوجد له أي منافس جدي من المعارضة اليسارية، الممثلة في حزب الشعب الجمهوري والقوى المؤيدة له. وما دامت غالبية الشعب التركي يمينية ومحافظه في طبيعتها وسلوكها العام، فإن هذا الأمر يزيد من حظوظ أردوغان أمام أي منافس يساري أو ليبرالي.

في موازاة ذلك، يستمر النقاش في الشارع السياسي والإعلامي حول البدائل المحتملة لأردوغان في رئاسة الحكومة، على الرغم من أن البعض يقول إن التجربة الروسية قد تتكرر في تركيا، من خلال

التناوب في المناصب بين غول وأردوغان على غرار فلاديمير بوتين وديميتري مدفيدف. لكن آخرين يستبعدون مثل هذا الاحتمال. ويقولون إن غول قد يصبح أميناً عاماً لحلف شمالي الأطلسي أو الأمام المتحدة، فيما سيقدر أردوغان مصير الشخص الذي سيخلفه في رئاسة الحكومة. وقد يكون هذا الشخص وزير الخارجية، أحمد داوود أوغلو، لكن ذلك مرتبط بالسيناريوهات الخاصة بالاتفاقيات والتفاهات بين أنقرة وواشنطن في ما يتعلق بمستقبل تركيا والمنطقة، في ضوء تطورات الوضع في سوريا وانعكاساته على لبنان والعراق وإيران بشكل خاص.

كما يقف أردوغان أمام تحدي الفوز بولاية ثالثة وأخيرة على رأس الحزب، إذ لا يسمح النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية إلا بثلاث ولايات رئاسية متتالية، وبالتالي سيشكل هذا المؤتمر وفق المراقبين مناسبة لظهور الأسماء المرشحة لخلافة أردوغان. ومن بين هؤلاء الخلفاء المحتملين، نعمان كورتولموش، القائد السابق لحزب محافظ والمنضوي حديثاً في حزب أردوغان، وهو قد يتقدم إلى منصب رئيس الحزب حالماً يغادر أردوغان (58 عاماً) مهامه.

ويعقد الأميركيون أملاً كبيرة على الدور التركي في هذه المنطقة، التي يبدو أن الثنائي أردوغان - داوود أوغلو يخططان

أردوغان سيقدر مصير الشخص الذي سيخلفه في رئاسة الحكومة

لأن يكونا لاعبين أساسيين فيها. هذا إن لم يضح أردوغان بداوود أوغلو في اللحظة الأخيرة، محملاً إياه فشل السياسات التركية في سوريا. وقد يدفع ذلك أردوغان، لوضع خطط استراتيجية بالنسبة له ولتركيا مع الحديث عن مساعيه لتحويل النظام السياسي في البلاد إلى نظام رئاسي بدلاً من النظام البرلماني الحالي.

ويستمر المختصون في الحزب في دراسة النظام الفرنسي والأميركي للتأكد أياً من هذين النظامين هو الأنسب بالنسبة لتركيا. وهو ما سيقدره في نهاية المطاف، رئيس الحكومة، الذي قرر حتى الآن كل صغيرة وكبيرة في الحزب والدولة، بعدما وضع حداً نهائياً لدور المنافس الأهم والأقوى والأخطر، أي العسكر، في الحياة السياسية، وسيطر على جميع مرافق ومؤسسات الدولة التركية، بما في ذلك أغلبية وسائل الإعلام الخاصة أيضاً. وقد أصبح أردوغان مادة دسمة للصحف الكاريكاتورية التي تصوره سلطاناً عثمانياً يقرر مصير كل شيء بفرماناته السلطانية ذات الطابع الديني والسياسي، ولا سيما أنه يرى في نفسه امتداداً للدولة العثمانية بقوميته ودينها وأمبراطوريتها بل وحتى ثقافتها. فقد انضوت تقريباً كل الحركات الإسلامية والأحزاب اليمينية التقليدية تحت راية العدالة والتنمية، الذي تخلى طوعاً وتنازلاً عن أيديولوجيته العقائدية الدينية خلافاً لحزب الرفاه الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء الراحل نجم الدين أربكان. ولا يفوت يوم إلا ويتحدث الإعلاميون عن الطبقة الغنية الجديدة من البرجوازية «الإسلامية» التي استفادت من حكم العدالة والتنمية، ويقولون إنه كلما زاد عدد هؤلاء، ابتعد العدالة والتنمية عن أيديولوجيته الدينية، التي باتت تكتسب طابع العادات والتقاليد وتفرغ الإسلام من معانيه الجوهرية. فقد وصف أردوغان فيلم «براءة المسلمين»

بأنه استفزازي، وناشد المواطنين الأتراك التهرب من أي رد فعل عنيف على الفيلم. فلم يخرج أي من المواطنين إلى الشوارع. وهو الحال بالنسبة لإسرائيل وقضية سفينة مرمرة التي قتل فيها 9 من المواطنين الأتراك. فقد نسبهم أردوغان إلى جانب جميع الإسلاميين الأتراك. كما لم يتذكر أحد منهم الحصار على غزة وتلك الملايين التي كانت تخرج من أجل فلسطين ويريد لها أردوغان الآن أن تنضام مع الجيش السوري الحر. كل ذلك يحدث دون أن يكون هناك أي اعتراض من أي شخص داخل قيادة الحزب على قرارات أردوغان. ولم تسجل اعتراضات طيلة السنوات العشر الماضية عليها باستثناء بعض الحالات التي انتهت بنهاية حياة المنتقدين السياسية. ومن هؤلاء أهم مؤسسي العدالة والتنمية، نائب رئيس الوزراء، وزير المالية السابق، عبد اللطيف شنار، الذي اختلف مع أردوغان حول العديد من القضايا الاستراتيجية، فاضطر لتقديم استقالته من الحزب صيف 2007 ثم انتهى. وهذا ما يثبت عدم وجود أي مراكز قوى أو تيارات سياسية

دعوات متبادلة للحوار بين أنقرة و«العمال» الكردستاني

تتعرض لها الحكومة من قبل أحزاب المعارضة، بحيث تتهمها بإجراء مباحثات سرية مع «الإرهابيين»، والمقصود بهم قيادات حزب «الكردستاني».

وسبق لرئيس جهاز الاستخبارات الوطنية هاكان فيدان، أن اجتمع بهم في أوسلو، واتفق معهم حول مجموعة من الأفكار لمعالجة المشكلة الكردية سياسياً وسلمياً وديموقراطياً. وقامت الحكومة خلال فترة المباحثات السرية بالاعتراف للأكراد ببعض الحقوق الثقافية والقومية والسياسية، ومنها تعليم اللغة الكردية في المدارس الحكومية مادة اختيارية على أن يتم بحث تسوية وضع أوجلان لاحقاً.

وتحدثت المصادر الكردية آنذاك عن إصرار الطرف الكردي على إخلاء سبيل أوجلان فوراً أو وضعه تحت الإقامة

الكردية أول من أمس، قال أردوغان إنهم سمحوا قبل فترة قصيرة لشقيق أوجلان بزيارته في سجنه، وعاد بانطباعات إيجابية نقلها لقيادات حزب السلام والديموقراطية، الجناح السياسي للكردستاني. وتطرق أردوغان في حديثه لإحدى محطات التلفزيون التركية الخاصة إلى الحملة التي تتعرض لها حكومته في موضوع الحوار مع الكردستاني الذي بدأ في أوسلو عام 2009، وقال إنهم لن يترددوا في العودة إلى هذا الحوار الذي انقطع لأسباب عديدة لها علاقة بموقف الكردستاني من الحوار وتسريب تفاصيله. وأكد على عزم وإصرار الحكومة على حل المشكلة الكردية بأي شكل كان.

واكتسبت تصريحات أردوغان أهمية إضافية لأنها جاءت مع الحملة التي

تحديد تاريخ لقائه مع أخيه في سجن جزيرة إيمرالي، جنوب تركيا. لكن صحيفة «حرييت» قالت إن اللقاء حصل يوم الجمعة الماضية.

وتأتي هذه الدعوة في وقت تتصاعد فيه الاشتباكات بين الجنود الأتراك ومنتزعي حزب العمال الكردستاني، وهو ما أسفر عن قتل العشرات من الجانبين في الأشهر القليلة الماضية. وكان أردوغان قد أعلن عن مقتل 144 من القوات الأمنية التركية و239 مسلحاً كردياً، منذ بداية العام الحالي، ما يجعل من الاشتباكات الأخيرة الأكثر دوامية في النزاع منذ أكثر من عقد. وفي الإجمال، قتل أكثر من 4500 شخص منذ أن أعلن حزب العمال الكردستاني تمرد العسكري في جنوب شرق البلاد عام 1984.

وخلال دعوته إلى الحوار لحل الأزمة

يبدو أن الموقف الإيجابي للزعيم الكردي، عبدالله أوجلان، من استئناف الحوار مع أنقرة، هو ما دفع رئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان، إلى إصدار مواقف تدعو إلى إنهاء الأزمة الكردية، بحيث صدرت، أمس، تصريحات منقولة عنه في وقت سابق من حديث أردوغان، تؤكد إصراره على إنهاء النزاع الدموي، رغم التصعيد الأخير من قبل عناصر تنظيم «العمال الكردستاني»، والذي يعد الأكثر دموية منذ بدء النزاع قبل نحو عقد.

موقف أوجلان نقله أخوه، محمد، إلى الصحيفة التركية «طرف»، وقال «لا ينبغي أن يموت أي جندي أو شرطي أو متهم من الآن وصاعداً. هذا ما أخبرني به شقيقي خلال لقائنا الأخير». ونقل عن أخيه رغبته في «إنهاء النزاع الدموي. وحل الأزمة». ورفض محمد

